

مجلس الوزراء: تكليف «العدل» بمذكرة حول المحاكم وعدد الدعاوى.. وعقوبات بحق مهربي الطحين

هيئة الاستثمار تحت المجهر من جديد... ومتابعة إطلاق مشاريع الري

الخدمات تطفى على اجتماع مجلس الوزراء

الخطيب لـ«الوطن»: تهريب الطحين لخلق سوق سوداء

هناك غام

قضايا وقرارات مهمة ناقشها مجلس الوزراء خلال جلسته التي عقدت بالأمس برئاسة المهندس حسين عرنوس رئيس المجلس تتلخص بالوضع المعيشي للمواطن ومعالجة العديد من المواضيع. وبيعه للمواطن لافتاً إلى أن الرقابة تأتي على جودة الخبز بالدرجة الأولى ومنع تهريبه إلى الأفران السياحية وبيع المعجنات مع الطحين وتشييد العقوبات بحق مهربي الطحين وخصوصاً في هذه الفترة التي تسعى فيها الحكومة لتوفير القمح بكل السبل.

ولوقوف على أهم الإجراءات الواجب على الجهات المختصة اتخاذها أكد مدير حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية علي الخطيب في تصريح خاص لـ«الوطن» أن تهريب الطحين والتلاعب به لخلق سوق سوداء من المحرمات ويتم اتخاذ أشد العقوبات الرادعة بحق المخالفين وإحالتهم موجوداً إلى القضاء وأضاف الخطيب: إنه

في إطار تشديد الرقابة على المواد المدعومة من الحكومة بأسعار مخفضة والإتجار بها لغير الغاية المخصصة يتم التشديد على مراقبة هذه المواد والتعامل بها من الفعاليات المختصة ولاسيما مادة الخبز والدقيق التوميني منوهاً بأن الدوريات مستمرة على مدار الساعة من الساعة الرابعة صباحاً مع بدء أول عجنته للدقيق وحتى إنتاجه وبيعها للمواطن لافتاً إلى أن الرقابة تأتي على جودة الخبز بالدرجة الأولى ومنع تهريبه إلى الأفران السياحية وبيع المعجنات مع الطحين وتشييد العقوبات بحق مهربي الطحين وخصوصاً في هذه الفترة التي تسعى فيها الحكومة لتوفير القمح بكل السبل.

والمتابعة الخبز العلفي الذي يمنع منعاً باتاً الاتجار به كعلف للمواشي. وبالعودة إلى مجلس الوزراء أكد عرنوس

أن واقع تأمين المشتقات النفطية سيشهد تحسناً تدريجياً خلال الأيام القليلة القادمة مع بدء وصول التوريدات المتعاد عليها حتى العودة إلى الوضع الطبيعي لجهة تأمين حاجة المواطنين والقطاعات الخدمية وتخفيف مظاهر الإزحام على محطات الوقود.

استمع مجلس الوزراء لعرض حول واقع زراعة محصول القمح على مستوى المحافظات، وحملات الترحيب التي تم تنفيذها لإعادة زراعة المناطق المتضررة من الحرائق، وتم التأكيد على توفير

متطلبات تنفيذ تلك الحملات بمشاركة المجتمع المحلي والفعاليات الأهلية، مع الاستمرار في إطلاق مشروعات الري في المحافظات، وحملات الترحيب التي تم تنفيذها لإعادة زراعة المناطق المتضررة من الحرائق، وتم التأكيد على توفير

متطلبات تنفيذ تلك الحملات بمشاركة المجتمع المحلي والفعاليات الأهلية، مع الاستمرار في إطلاق مشروعات الري في المحافظات، وحملات الترحيب التي تم تنفيذها لإعادة زراعة المناطق المتضررة من الحرائق، وتم التأكيد على توفير

متطلبات تنفيذ تلك الحملات بمشاركة المجتمع المحلي والفعاليات الأهلية، مع الاستمرار في إطلاق مشروعات الري في المحافظات، وحملات الترحيب التي تم تنفيذها لإعادة زراعة المناطق المتضررة من الحرائق، وتم التأكيد على توفير

متطلبات تنفيذ تلك الحملات بمشاركة المجتمع المحلي والفعاليات الأهلية، مع الاستمرار في إطلاق مشروعات الري في المحافظات، وحملات الترحيب التي تم تنفيذها لإعادة زراعة المناطق المتضررة من الحرائق، وتم التأكيد على توفير

متطلبات تنفيذ تلك الحملات بمشاركة المجتمع المحلي والفعاليات الأهلية، مع الاستمرار في إطلاق مشروعات الري في المحافظات، وحملات الترحيب التي تم تنفيذها لإعادة زراعة المناطق المتضررة من الحرائق، وتم التأكيد على توفير

متطلبات تنفيذ تلك الحملات بمشاركة المجتمع المحلي والفعاليات الأهلية، مع الاستمرار في إطلاق مشروعات الري في المحافظات، وحملات الترحيب التي تم تنفيذها لإعادة زراعة المناطق المتضررة من الحرائق، وتم التأكيد على توفير



البرازي يجول على مخازن في ريف دمشق

قرار في «المطبخ» يحدد مخبز معين يحصل المواطن على حصته منه



من الخبز سونياً وفي حال حصول أي نقص في أي منطقة يتم تزويد المنطقة من مخازن المناطق المجاورة. وقال مدير «السورية للحبوب» يوسف قاسم في سؤال لـ«الوطن» حول كيفية تحديد التغطية الحبوب والطحين إن رغيف الخبز بأمان مبيناً أن طاقة محطة تشرين الإنتاجية تصل إلى ٤٥٠ طنناً مبرداً وتوقف بعض المكينات في محطة تشرين بأنه يأتي في إطار خطة لاستبدال بعضها. وكان محافظ دمشق معز أبو النصر ومخاطب بهذا الموضوع العائد صلاحياته واتخاذ القرار فيه إلى وزارة الإدارة المحلية والمحافظين مبيناً أن الخبازين تنتج ما يقرب من ٦٠٪ من حاجة القطر مبيناً أن عدد الخطوط حالياً في المؤسسة يحصل المستهلك على خبزه من مخبز محدد من إنتاج العمل الذي تقدمه الوزير والمحافظ مؤكداً أن السورية للمخابز تنتج ٩٠٠ ألف طن

بعد عصرها الذهبي.. «أفاميا» لصناعة الإطارات.. بلا إطارات..!!

محمد أحمد خبازي

بعد ما كانت ترفل بعصرها الذهبي إنتاجاً وتسويقاً ورفداً للاقتصاد الوطني، بحقبة الثمانينات من القرن الماضي وحتى العام ٢٠٠٥، أصبحت الشركة العامة لصناعة الإطارات - أفاميا - على الأرض. إذ لم تسع الحكومات المتعاقبة لإنهاضها من عثراتها، نتيجة فتح باب الاستيراد على مصراعيه، أمام أنواع مختلفة من الإطارات، وإغراق السوق المحلية بها، وهو ما قضى على هذه الشركة التي كانت رائدة بالقطاع العام الصناعي، رغم وجود قانون حماية المنتج الوطني الذي ركن على الرف. بينما سعت تلك الحكومات لإنهاض الشركات الصناعية الأخرى في حماة، كالحديد واليورسلان والزيوت النباتية والإسمنت. وعن واقع هذه الشركة اليوم، يقول مديرها العام المهندس جهاد العلي لـ«الوطن»: منذ العام ٢٠٠٥، لم تستطع الشركة العمل والإنتاج والتسويق، بل أصابها التراجع بكل مفاصلها، ما أدى إلى تراكم الخسارات والديون، نتيجة قدم الآلات وقلة السيولة المالية، وعدم توافر المواد الأولية المستوردة من بعض الدول العربية الشقيقة والأجنبية الصديقة، ومنها الصين وروسيا، ما أدى لتوقف العمل كلياً فيها منذ عام ٢٠١١. وقد تم تأجير مستودع من مستودعاتها للمؤسسة العامة للألغاف، ببدل استثمار مليون و١٠٠ ألف ليرة شهرياً، لتغطي بعضاً من نفقاتها. وفي العام ٢٠٠٩ حصلت الشركة على قروض من المصرف التجاري السوري رقم ١/ بقيمة ٣٠٠ مليون ليرة، ولكنها عجزت عن التسديد وتراكت الفوائد، وتعمل حالياً مع الجهات الوصائية لتسديد أصل المبلغ مع الإعفاء من الفوائد والغرامات. وعن محاولات معالجة مشكلاتها والنهوض بها خلال تلك السنوات، بين المهندس العلي، أن وفوداً عدة زارتها - وأخرها وفد روسي منذ ١٥ يوماً تقريباً - وأخذت كل البيانات والمعلومات المتعلقة بها منذ التأسيس والتشغيل التجريبي بالعام ١٩٨١، وعن عصرها الذهبي وحتى توقفها عن العمل والإنتاج، لإعادة تأهيلها وتطوير إنتاجها، ولكن لا جديد في هذا الشأن حتى الآن، وأوضح العلي أن عدد عمالها حالياً نحو ٧٠٠ عاملاً.

سياسة عصفور باليد أفقدتنا تدريجياً «العصافير»!!

الشهابي: على الرعاية أن تسبق الجباية والتشغيل يغني التحصيل



عبد الرحمن زكلكو رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية ورئيس غرفة صناعة حلب فارس الشهابي السياسات الاقتصادية للحكومات السورية المتعاقبة تنتج مشاكل مزمنة «تقدم الجباية الآتية على الرعاية المطلوبة والتحصيل قبل التشغيل» على حين «ما زلنا لا نهم للأسف أن التشغيل يغني التحصيل والرعاية تسبق الجباية وليس بالعكس». وبين الشهابي لـ«الوطن» أنه منذ بداية الحرب «نحن ننادي بضرورة اعتماد سياسة تشغيلية تحفيزية تقدر الإنتاج وتشجع على التعافي والعمل في الظروف الصعبة، لكن للأسف كانت الحكومات المتعاقبة تخاف من المبادرة والتفكير الاستثنائي الخارج عن المألوف الذي يتوقع أسوأ الاحتمالات ويسعى لتجنّبها، وتفضل بدلاً من ذلك المقاربات السريعة وإنصاف الحلول المعلمة القديمة التي تعيد إنتاج المشاكل المزمنة، فكانت الجباية الآتية قبل الرعاية المطلوبة والتشغيل قبل التشغيل على مبدأ: عصفور باليد أفضل من عشرة على الشجرة!». وأضاف: «النتيجة أننا نفقد تدريجياً عدد العصافير التي باليد، فالعجلة الإنتاجية لم تدر بالسرعة المطلوبة والمنظومة الاقتصادية بكاملها تعاقب الانكماش المتزايد وتقلص الأسواق وضعف الثقة وانعدام الرؤية وزيادة المعاناة المعيشية»، وتساءل على سبيل المثال: «كم عدد المصانع التي عادت للعمل في منطقة الليرمون المحررة في حلب منذ خمس سنوات، وماذا؟!». وشدد الشهابي، في سياق حديثه من وجهة نظر اقتصادية، على أن الحل كان ولا يزال «بالاعتماد المطلق على قطاع الأعمال الإنتاجي الوطني بشقيه العام والخاص صناعياً وزراعياً ومنحه كل ما يحتاجه ليريم نفسه وينهض من جديد، وما على الحكومات فعله هو إزالة جميع القيود التي تعوق ذلك، ومنحه إعفاءات ومحفزات زمنية مؤقتة متعلقة بدرجة تعاقبه ونموه»، موضحاً أنه «لا يعقل مثلاً أنه كان لدينا القانون ١٠ من جديد، وأرشف: «أما غير، ذلك فنحن نقفل أنفسنا بأيدينا المشجج للاستثمار في فترة الأمن والرخاء ونعجز الآن عن تقديم شيء شبيه ونحن بأبأس الحاجة والعوز، ولا يعقل أننا نخشى أصحابها..».

بسكوتة، أجنبية بـ١٠ آلاف ليرة سورية في أحد محال دمشق

شعيب لـ«الوطن»: نطلب من المواطن عدم الشراء والإبلاغ عنها

علي محمود سليمان | الاقتصادي الوطني وتؤدي لهدر في الأموال التي تتجه إلى جيوب المهربين. وأوضح شعيب بأنه الوزارة توجه دائماً بعدم شراء هذه السلع والإبلاغ عنها وعن المحال التي تباعها ليمتد اتخاذ الإجراءات القانونية بحقها. وقد قامت مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظات بتنظيم أكثر من ١٦٤٠ ضبطاً تموينياً خلال العام الماضي ٢٠٢٠ لمخالفات ليرة سورية للقطعة الواحدة، وهي مواد دخلت تهريباً إلى الأسواق، وبالتواصل مع معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال الدين شعيب بين لـ«الوطن» بأن الوزارة شددت في إجراءاتها للحد من انتشار السلع المهربة والمجهولة المصدر وكثفت دورياتها في الأسواق لقمع هذه الظاهرة، وهي تقوم بمتابعة أي شكوى ترد بهذا الخصوص بشكل فوري. شاربياً بأنه يتم على الفور مصادرة البضاعة المهربة والمجهولة المصدر، وإغلاق المحل التجاري وإحالة صاحبه إلى القضاء المختص، حيث تتخذ بعض أفضى العقوبات والغرامات المالية وفق ما نص عليه القانون ١٤/ لعام ٢٠١٥. وأضاف شعيب أن الوزارة يحرص دورها في ضبط هذه السلع المهربة والمجهولة المصدر ضمن الأسواق، فيما تقوم المصالحات العامة بملاحقة المهربين الذين يقومون بإدخال هذه البضائع عبر الحدود بطرق غير شرعية، ويجري التنسيق والتعاون مع الجمارك العامة للحد من هذه الظاهرة التي تعد خطيرة جداً على السلامة الصحية للمستهلك.